



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية



نيابة العمادة للدراسات
في التدرج

قسم الحقوق

عنوان المذكرة

النظام التربوي في التشريع الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون إداري

تحت إشراف الأستاذ/ة الدكتور:

* زواقري الطاهر

إعداد الطالبة:

• رانيا صليب

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الرتبة العلمية	الصفة
بولقواس سناء	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
زواقري الطاهر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
مناصرية سميحة	أستاذ التعليم العالي	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024



{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ }

سور المجادلة الآية 11

شكر وعرفان

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد،

خير من تعلم وعلم.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ و الدكتور المشرف: الطاهر زواقري، على توجيهاته القيمة وصبر، وملاحظاته البناءة التي كان لها دور الكبير في إنجاز هذه المذكرة.

كما لايفوتني أن أشكر كافة الأساتذة الأفاضل الذين كانوا سنداً علمياً و معرفياً طيلة فترة دراستي، لما قدموه من دعم وتوجيه في مختلف مراحل مساري الجامعي.

كل الإمتنان كذلك إلى عائلتي الكريمة، وخاصة والدي العزيزين أمي و أبي، على ماقدموه لي من دعم مادي ومعنوي، وتشجيع مستمر دون كلل أو ملل

ولأنسى أن أخص بالشكر كل زملائي وزميلاتي الذين شاركوني رحلة البحث و التعلم، وكنا سنداً لبعضنا البعض في مواجهة التحديات، أخيراً، أسأل الله العظيم، أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل من يطلع عليه، فإن أصبت فبتوفيق من الله، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان،

وأستغفر الله العظيم رب العرش العظيم على ذلك.

إهداء

الحمد لله حمدا يليق بعظمته، والصلاة والسلام على صفوى خلقه خاتم
الأنبياء والمرسلين، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

إلى من زرع في نفسي حب العلم وعلمني أن الطموح لا سقف له إلى شمعتي
حياتي، أبي وأمي، نبض قلبي، وسر نجاحي إلى كل من كانت دعوائهم
زادي، وسندهم قوتي في كل خطوة إلى أسرتي العزيزة، التي آمنت بي في كل
الظروف إلى كل معلم ترك في نفسي أثر، وكل من أرشدني بكلمة أو
نصيحة إلى أصدقائي وزملائي، رفاق الدرب والعلم والمواقف النبيلة إلى
الجزائر، أرض العزة والكرامة، التي أرجو لها نظاما تربويا يرقى الطموحات و
أجيالها

أهدي هذا العمل المتواضع، راجية من الله عز وجل أن ينفع به كل من قدم
إليه إلى كل من فتح صفحات مذكرتي وأن يكون لينة في بناء مستقبل
أفضل.

مقدمة

يعتبر التعليم الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عمليات التنمية البشرية والنهضة الشاملة في المجتمعات المعاصرة لماله من دور مركزي في بناء الإنسان وتشكيل شخصية وتنمية مهاراته وقدراته، وفي الجزائر، يشكل النظام التربوي إحدى أولويات الدولة، بإعتباره أداة الترسخ الهوية الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي، إلى جانب كونه وسيلة رئيسية لمواجهة تحديات العصر.

لقد مر هذا النظام بعدة مراحل تاريخية مفصلة، بدءا من الحقبة الإستعمارية التي تميزت بسياسات الإقصائية تهدف الى طمس الهوية الجزائرية، وصولا إلى مرحلة الإستقلال التي شهدت جهودا كبيرة لإعادة بناء منظومة تعليمية وطنية تعبر عن تطلعات الشعب الجزائري، وقد تعزز هذا التوجه من خلال سلسلة من الإصلاحات التربوية المتتالية، التي إستهدفت تحديث التعليم ومواكبته للتطورات العالمية.

وفي هذا الإطار، لا يمكن الحديث عن النظام التربوي دون الإشارة إلى الإبعاد القانونية والتنظيمية التي تحكمه ، وعلى رأسها القانون التوجيهي للتربية الوطنية لسنة 2008 والدور الذي يلعبه الدستور في رسم السياسات التعليمية الكبرى.

وعليه يتطلب فهم النظم التربوي في الجزائر تحليلا متعدد الأبعاد، يأخذ في الإعتبار الجانب المفاهيمي والتاريخي من جهة، والإطار القانوني والتنظيمي من جهة أخرى.

موضوع البحث:

إن موضوع بحثنا هو محاولة إبراز كيف تطور النظام التربوي في الجزائر عبر مراحل تاريخية مختلفة بدءا من الحقيقة الإستعمارية، مع التركيز على الأطر المفاهيمية والتنظيمية والتي تشكله، كما يسلط الضوء على الأسس القانونية والتشريعية التي تنظم قطاع التربية من خلال دراسة القوانين والمبادئ التربوية، والهيئات المسؤولة عن تنفيذ السياسات التعليمية وذلك بهدف فهم كيف يساهم النظام التربوي في تحقيق الأهداف الوطنية والتنمية للبلاد ومن أجل ذلك كان عنوان البحث : (النظام التربوي في التشريع الجزائري).

إشكالية البحث:

❖ إنطلاق مما سبق نجد أنفسنا في إشكالية أساسية هي: إلى أي مدى يعكس النظام التربوي في الجزائر من خلال تطوره التاريخي وتأطير القانوني، الأهداف الوطنية والتوجهات الإصلاحية للدولة الجزائرية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية الجوهرية نستعين بجملة من الأسئلة الفرعية التالية:

➤ ماهي الخصائص العامة للنظام التربوي في الجزائر؟ وهل تحقق غايته وأهدافه والمعلنة؟

➤ كيف ساهمة التحولات التاريخية خاصة مرحلة الإستعمار ومابعد الإستقلال، في تشكيل النظام التربوي الجزائري؟

➤ مامدى تأثير التشريعات القانونية خاصة القانون التوجيهي 04-08 في تنظيم وتطوير قطاع التربية؟

➤ ماهو دور الدستور والهيئات الرسمية في ضمان تنفيذ السياسات التربوية؟ وهل توجد فعالية في أدائها؟

➤ إلى أي مدى تواكب المناهج التعليمية الجزائرية التحولات الاجتماعية والثقافية والعالمية؟

➤ هل تحقق المبادئ المعلنة في. التشريع التربوي مثل مجانية التعليم وإجبارته على أرض الواقع؟

أهمية البحث:

نتبع أهمية البحث من كونه تتناول. النظام التربوي في الجزائر من زاويتين

أساسيتين:

➤ التاريخية والتشريعية مايسمح بفهم أعمق الطبيعة هذا النظام وكيفية تشكله وتطوره في سياق سياسي واجتماعي معين.

➤ كما تبرز أهمية البحث في توضيح الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام التربوي مما يساعد الباحثين والمهنيين ميدان التربية على فهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها منهلال التعليم.

➤ كما تبرز أهمية البحث في تبيان العلاقة بين السياسة التربوية والتشريعية القانونية ويوضح كيف تؤثر القوانين مختلف الجوانب التنظيمية للعملية التعليمية.

➤ كما تبرز أهمية البحث. في. تقييم فعالية الإصلاحات التربوية التي عرفت الجزائر منذ الإستقلال، ومدى إستجابتها للتحويلات المجتمعية والرهانات التنموية كما تبين أهمية البحث في أنه يفتح المجال أمام دراسات مقارنة أو تقييمية للنظام التربوي الجزائري بالمقارنة مع أنظمة تربوية أخرى أو بالرجوع إلى التوصيات الدولية في مجال التعليم.

➤ كما تبين أهمية الموضوع في إمكان لصاح القرار و المختصين من الوقوف على مواطن القوة و الضعف في البنية القانونية والتنظيمية للتعليم بما يساعد على إقتراح تحسينات أو تعديلات مستقبلية.

أسباب إختيار الموضوع:

إن أهم أسباب الإختيارنا هذا الموضوع هو رغبتنا في إبراز أهمية التربية في بناء المجتمعات باعتبار أن النظام التربوي يشكل حجر الأساس في تنمية الموارد البشرية وتحقيق المتتمية المستدامة، فإن دراسته تكتسب طابعاً إستراتيجياً

➤ ومن الأسباب كذلك التي دفعتنا إلى الإختيار لهذا الموضوع هي رغبة في فهم الإطار القانوني للتعليم في الجزائر، نظراً لكثرة الإصلاحات والقوانين التي عرفها قطاع التربية، أصبح من الضروري دراسة مدى فعالية هذه النصوص في. تنظيم وتطوير المنظومة التربوية.

- الإهتمام بالتحولات التاريخية والسياسية التي أثرت في التربية خاصة المرحلة الإستعمارية وما يهدها مما يسمح بفهم كيف شكل. النظام التربوي. الجزائري و هويته الوطنية.
 - قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول العلاقة بين النظام التربوي والتشريع بكشل متكامل، مما يفتح المجال للإضافة العلمية من خلال هذا البحث.
 - ومن الأسباب كذلك يعتبر من أهم الأسباب أيضاً الإختيارنا هذا الموضوع دون المواضيع الأخرى، الرغبة الشخصية في ميدان التشريع الجزائري، لماله دور أساسي وإصلاح التعليم.
- أهداف البحث:**
- إن الهدف الأساسي لهذا البحث هو محاولة الإجابة عن الإشكالية معم الأسئلة الفرعية المكملة لها.
 - التعرف على المفاهيم الأساسية للنظام التربوي في الجزائر من حيث تعريفه، غاياته وأهدافه العامة.
 - تحليل المراحل التاريخية التي يمر بها النظام التربوي الجزائري، خاصة خلال الحقبة الإستعمارية ومابعدها لفهم جذور النظام الحالي.
 - دراسة الإطار القانوني. والتشريعي الذي ينظم قطاع التربية في الجزائر مع التركيز على القانون التوجيهي 08-04 والدستور الجزائري.
 - تحديد دور الهيئات الرسمية والمؤسسات التربوية في تطبيق السياسات التعليمية وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالتعليم
 - إبراز المبادئ التربوية الأساسية في. التشريع الجزائري مثل إجبارية التعليم و مجانية ومدى تجسيدها في الواقع.
 - تحليل وتنظيم المناهج والمقررات الدراسية ومدى ملاءمتها للإحتياجات المجتمع الجزائري وتحقيق أهداف التربية الوطنية.

➤ تقييم مدى فعالية الإصلاحات التربوية وتأثيرها على جودة التعليم في الجزائر.

منهج البحث:

نظراً لطبيعة الموضوع، يتم الاعتماد على المنهج الوصفي الحليلي، حيث يتيح هذا

المنهج إلى:

➤ وصف الإطار المفاهيمي والتاريخي لانظام التربوي في الجزائر.

➤ تفسير أبعاد السياسات التعليمية والإصلاحات التربوية التي عرفتھا الجزائر.

خطة البحث:

بعد القراءة الأولية وجمع المادة العلمية، بالخصوص النصوص التشريعية والتنظيمية، واستشارة الأستاذ الكريم والمشرف الفاضل الأستاذ الدكتور: الطاهر زواكري قسمنا خطة

البحث إلى:

المقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

المبحث الأول: ماهية النظام التربوي.

المطلب الأول: مفهوم وغايات النظام التربوي في الجزائر.

المطلب الثاني: هيكلية النظام التربوي في الجزائر:

المبحث الثاني: تطور النظام التربوي في الجزائر

المطلب الأول: النظام التربوي في الحقبة الإستعمارية.

المطلب الثاني: النظام التربوي بعد الاستقلال.

خلاصة الفصل الأول:

الفصل الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للنظام التربوي في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار القانوني العام للنظام التربوي في الجزائر.

المطلب الأول: القوانين المنظمة للقطاع التربوي في الجزائر.

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على تنفيذ النظام التربوي في الجزائر.

المبحث الثاني: مبادئ ومحتويات التشريع التربوي الجزائري

المطلب الأول: مبادئ التعليم في التشريع الجزائري

المطلب الثاني: تنظيم المناهج والبرامج التربوية في الجزائر

خلاصة الفصل الثاني:

خاتمة:

الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع النظام التربوي في الجزائر من زاوية قانونية وتشريعية، مع التركيز على مختلف مراحل تطوره ومدى فعالية الإطار القانوني ، في تنظيم الملية التربوية، ومن بين هذه الدراسات نذكر دراسة زروقي فتيحة فتيحة2012المسومة بالمنظومة التربوية في الجزائر بين النص القانوني والتطبيق الميداني، التي حاولت الموقف على الفجوة بين ما تنص عليه التشريعات وما يتطبق فعليا في المؤسسات التعليمية، كما قدم حنفي عبد الحميد 2014 قراءة تحليلية في السياسات التعليمية من خلال دراسته السياسة التعليمية في الجزائر، قراءة في النصوص القانونية والتوجهات الإصلاحية حيث أشار إلى التناقضات أحيانا بين الأهداف المعلنة والنصوص القانونية المؤطرة لها. وفي نفس السياق قامت بوجلال نوال 2018 بتحليل مضمون القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04/08 مركزة على المبادئ الكبرى التي يقوم عليها النظام التربوي كما حددها المشرع، بينما تناول رابحي جمال 2015الإصلاح التربوي من منظور تشريعي، من خلال دراسة نقدية للقانون ذاته، مبرزاً أهم الثغرات والصعوبات التي تعيق تجسيدها على أرض الواقع، أما بوتلجة نادية 2020 فقد سعت في دراستها دور التشريع في التنظيم المنظومة التربوية الجزائرية إلى إبراز الإطار القانوني في ضبط مكونات النظام التربوي وضمان إنسجامها مع السياسة العامة للدولة ورغم القيمة العلمية لهذه الدراسات، إلا أن معظمها ركن إما على تحليل القانون فقط أو على رصد عام لتغيرات التشريعية، دون التعمق

في العلاقة الجدالية بين التشريع والممارسة التربوية وهو ما يسعى هذا البحث إلى إستكشافه من خلال قراءة تحليلية شاملة للإطار القانوني للنظام التربوي الجزائري.

صعوبات البحث:

باعتبار مذكرة مثل شهادة الماستر تجربة أولى في ميدان البحث العلمي الأكاديمي واجهتنا نفس الصعوبات التي تعترض كل باحث خاصة من حيث الحرص على التقيد بالمنهجية البحث العلمي وإعداد البحث وإنهائه في أجاله، والبحث عن المراجع وقراءتها وترتيبها، حسب أهميتها للموضوع، مما واجهتنا صعوبة كبيرة في البحث والتأقلم مع الموضوع لأنه جديد أي موضوع مقترح الأول مرة لسنة 2025 بالإضافة إلى ذلك فإنه ندرة الدراسات الميدانية التي توضح أثر التشريع على الممارسات التربوية في المؤسسات التعليمية حال دون إجراء مقارنة دقيقة بين النص والتطبيق.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والتاريخي
للنظام التربوي في الجزائر.

مقدمة الفصل:

يعد النظام التربوي أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمعات، إذ يسهم بشكل جوهري في تكوين الفرد وتأهيله للاندماج الفعال داخل النسيج الاجتماعي والإقتصادي والثقافي للدولة، وتختلف الأنظمة التربوية من بلد إلى آخر تبعا للعوامل التاريخية، السياسية، الثقافية، والإقتصادية التي تؤثر على بنيتها وأهدافها، فالمنظومة التربوية ليست مجرد عملية تعليمية بل هي نظام متكامل يصمم لضمان تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والقيم التي يحتاجونها للمشاركة الفعالة في الحياة العامة والمهنية.

في الجزائر، شهد النظام التربوي تطورات متلاحقة تأثرت بالتحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، بدءا من الحقبة الإستعمارية التي سعت إلى فرض سياسات تعليمية تخدم المصالح الإستعمارية، وصولا إلى مرحلة الإستقلال وماتبعا من إصلاحات تهدف إلى بناء منظومة تعليمية وطنية تعكس الهوية الجزائرية وتعزز مبادئ السيادة والإستقلال الثقافي.

وتأسيس على ذلك، يسعى الفصل إلى تقديم إطار مفاهيمي للنظام التربوي، وذلك من خلال تحديد مفهومه وغاياته، والتطرق إلى الأسس التي يقوم عليها النظام التربوي في الجزائر، كما ستم تناول المراحل التاريخية التي مر بها سواء خلال الفترة الإستعمارية أو بعد الإستقلال مع التركيز على أبرز الإصلاحات التي شهدتها النظام التربوي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

المبحث الأول: ماهية النظام التربوي.

يعتبر النظام التربوي في منظومة متكاملة من السياسات، القوانين، الهياكل، والممارسات التي تهدف إلى تنظيم العملية التعليمية داخل المجتمع.

وتتعدد أبعاده لتشمل الجوانب الفلسفية القانونية والإدارية، مما يجعله مجالا واسعا للدراسة والتحليل، وفي هذا المبحث سيتم تناول تعريف النظام التربوي ومكوناته، بالإضافة إلى الأسس التي يقوم عليها النظام التربوي الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم وغايات النظام التربوي في الجزائر.

إن النظام التربوي هو أساس النظم الأخرى الموجودة في المجتمع ومحورها إذ أنه يتكفل ببناء أهم رأسمال في الأمة وهو الإنسان، فإذا كان النظام قائما على أسس قيمية وعلمية فاعلة إنعكس ذلك على نوعية الإنسان وكفاءته، ومن ثم على أدائه كعضو يساهم إيجابا في تطوير مجتمعه وإنتاج حضارته والعكس ذلك والنظام التربوي في مفهومه العلمي هو نظام يتكون من العناصر والمكونات والعلاقات التي تشمل مكوناتها من النظم الثقافية والسياسية والإقتصادية وغيرها، لبلورة غايات التربية.¹ وأدوار المدرسة ونظام سيرها ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها، فالنظام التربوي هو مجموعة من القواعد والظوابط التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع في الميدان التربوي، كما أنه نظام يعمل على نقل المعرفة من جيل إلى آخر بما في ذلك أنماط السلوك والقيم الإجتماعية كما أنه جهاز مسؤول عن السياسة التعليمية والتربوية من حيث الإدارة والتنظيم، كما أن هذا النظام التربوي هو المكان الأساس والأصح الذي تحدد فيه الدولة أهدافها ومبادئها.²

الفرع الأول: تعريف النظام التربوي.

النظام التربوي يتضمن جملة من القواعد التنظيمات والإجراءات التي تتبعها الدولة لتسيير شؤون التربية والتعليم، تهدف من ورائها للمحافظة على قيم ومبادئ الأمة، موجهة

¹ - زين عيسى، *ماهية النظام التربوي*، محاضرة، جامعة الشهيد حمه بالوادي، 15/02/2015

² - بن عربية لحبيب، *النظام التربوي*، محاضرة رقم (1)، جامعة أوبكر بلقايد تكسان.

النظام التربوي وفق هذه السياسات التربوية، التي تعكس التوجهات العامة للمجتمع فالنظام التربوي في أي بلد هو عبارة عن مجموعة من القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها الدولة في تنظيم شؤون التربية والتعليم، وهذه النظم التربوية عامة هي إنعكاس للفلسفة الفكرية، والاجتماعية والسياسية السائدة.¹

يعرف عبد اللطيف القاري وآخرون في معجم علوم التربية ومصطلحات النظام التربوي بأنه « مجموعة من العناصر والعلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السياسية والإقتصادية والسوسيو ثقافية وغيرها لبلورة غايات التربية، وأدوار المدرسة، ونظام سيرها ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها ».

كما يرى عبد الله الرشدان ونعيم جعيني « أن النظام التربوي في أي بلد هو عبارة عن مجموعة من القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها الدولة في تنظيم شؤون التربية والتعليم، وهذه النظم التربوية عامة هي إنعكاس للفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية السائدة ».²

الفرع الثاني: أهداف وغايات النظام التربوي.

القانون التوجيهي للتربية الوطنية، بطبيعة الحال عبارة عن تشريع عادي ممضي من طرف رئيس الجمهورية، تم بناؤه على أساس جملة من النصوص أو التشريعات، ومنها الدستور بمقتضى نصوص عهد الرئيس الراحل (هوارى بومدين) « رحمه الله »، كالأمر، 35/76 المتعلق بتنظيم التربية الوطنية المعدل والمتمم وكذا بمقتضى القانون رقم 05/91 المتضمن تعميم إستعمال اللغة العربية، المعدل والمفهم حيث عهد رئيس الجمهورية بطبيعة الحال بمدخل حول الباب الأول حول أسس المدرسة الجزائرية، إذ صرح في المادة الأولى بهدف النص كما هو الحال في جميع النصوص القانونية.

¹ - د. حلاب حكيم، *النظام التربوي*، محاضرات السداسي الثاني ماستر (1)، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

² - بوترعة إبراهيم، *النظام التربوي في الجزائري تحليل وملاحظات حول أهداف وغايات المدرسة الجزائرية*، م المصباح، مارس 2021.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

أولاً: أهداف النظام التربوي الجزائري:

✓ تحديد الأحكام الأساسية المطبقة على المنظومة التربوية الوطنية.

الأهداف العامة للنظام التربوي الجزائري حيث تقسم إلى:

أ/التعريب: أرادت الحكومة الجزائرية منذ نيل حريتها أن تقطع صلبها بالحقبة الإستعمارية، قامت بأول إجراء لتحقيق الأهداف التعليمية المسطرة المتمثل في حذف اللغة الفرنسية، داخل التراب الجزائري حيث أن بتعريب كل المواد الدراسية من الابتدائي إلى الثانوي، أما اللغة الفرنسية وضعت موقع اللغة الأجنبية التي لا بد من تعلمها لأنها وسيلة الخطاب.

ومن أشكال التعريب التي ظهرت في المنظومة التربوية الجزائرية:

✓ الحرص على جعل المناهج والكتب المدرسية المعلمون، يعملون بكل ماله علاقة

بالقيم العربية وأن تكون تابعة من الدين الإسلامي والقيم الإسلامية، كالطاعة وغيرها.

✓ جعلت الكتب المدرسية من اللغة العربية في كل الميادين العلمية حتى التقنية.

✓ جعل اللغة العربية لغة الحوار اليومي داخل القسم وخارجه.¹

ب/الجزارة: هو إزالة العناصر الداخلية الوافدة من المجتمعات أو الثقافات التي كانت متصلة بالمجتمع الجزائري، والمقصود من ذلك هو العمل على صقل الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية الأصلية وخلوها من جميع الشوائب الداخلية.

فالجزارة هي الهدف الثاني من المنظومة التعليمية التربوية الجزائرية حيث كاد الكثير من المهتمين أن المجتمع بلا ثقافة وجذور هو مجمع مظطرب في تحديد مرجعيته الوطنية يعاني من الغموض والخلل والإغتراب وبلا أصول وثوابت، ولكي تصل إلى مرحلة تجعل المجمع الجزائري يستند على حائط قائم ومتمين، كان لا بد من تحسين تعليم أبنائه وتعريفهم بتاريخهم وحضاراتهم، وهذا ما أصطلح عليه بالجزارة، وهي تعني جعل كل مضمون دراسي جزائري مائة بالمائة، وهي تلزم بذلك الإلغاء التدريجي للتعاون خاصة مع الأجانب

¹ - د. بوعلي بديعة، الأهداف العامة للنظام التربوي، محاضرة رقم (3)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

المساعدين وإزالة الآثار الداخلية الوافدة من الثقافات التي لا صلة لها بالجزائر والعروبة والإسلام، لقد أرادت الجزائر من هذا الهدف أن تبعث الشخصية الجزائرية الأصلية.¹

ج/الديموقراطية: هي كانت هدف من الأهداف التربوية التعليمية التي سطرته الحكومة والشعب الجزائري أن الديمقراطية والتعليم والعدالة الاجتماعية لها أهمية قصوى في حياة الفرد المجمع لأن التربية وثيقة الصلة مع الديمقراطية، بل أن المجمع يصر على إبقاء هذه العلاقة لضمان إستمراره وبقاء تقدمه وتطوره.²

ثانيا: غايات النظام التربوي الجزائري:

- ✓ التربية الوطنية تسعى إلى تحقيق الغايات التالية.
- ✓ الإنتماء والولاء للأمة من ناحية.
- ✓ التمسك بالهوية الوطنية المبنية على الإسلام والعروبة والأمازيغية.
- ✓ الإرتكاز على قيم الثورة أول نوفمبر 1954، التي جسدت تراث الوطن من الناحية التاريخية والجغرافية والدينية والثقافية.
- ✓ السعي نحو تكوين جيل متشبع بالقيم الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية الإسلامية.
- ✓ التحرك التربوي في إطار ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.
- كما يسعى النظام التربوي إلى بناء مجمع ديموقراطي متمسك بالسلم ومتفتح على العالمية والرقى والمعاصرة، وذلك نشر التربية القيمية المنشودة في هذه الأطر والمحددات عبر أجيال الأمة.³
- بناء مجمع متكامل متماسك معتنى بأصالته وواثق من مستقبله يقوم على:

¹ - د. بوعلي بديعة، مرجع سابق.

² - المرجع نفسه.

³ - د. بوترة إبراهيم، مرجع سابق.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

أ/ الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام عقيدة وسلوكا وحضارة، والذي يجب إبراز محتواه الروحي والأخلاقي وإسهامه الحضاري والإنساني وتعزيز دوره كعامل موحد للشعب الجزائري، وفي العروبة حضارة وثقافة ولغة، التي تجسدها اللغة العربية والتي يجب أن تكون الأداة الأولى للمعرفة في كل مراحل التعليم والتكوين وعالم الشغل ووسيلة للإبداع والاتصال، والتفاعل الاجتماعي والمهني.¹

وفي الأمازيغية ثقافة وتراث وجزء لا يتجزأ من مقومات الشخصية الوطنية التي يجب العناية والنهوض بها وإثرائها في نطاق الثقافة الوطنية بروح الديمقراطية والتي تسعى إلى ترسيخ القيم الآتية:

- ✓ احترام حقوق الإنسان وحقوق الطفل.
- ✓ حرية التفكير والتعبير واحترام الرأي الآخر.
- ✓ العدالة الاجتماعية.
- ✓ حسن التعايش والتكافل الاجتماعي ونبذ العنف.
- ✓ المساواة وعدم الإقصاء والتمييز.
- ✓ روح العصرنة والعلمية التي تمكن المجتمع من مواكبته التطورات العصرية.
- ب/ تكوين المواطن وإكسابه الكفاءات والقدرات التي تؤهله إلى:
- ✓ بناء الوطن في سياق التوجهات الوطنية ومستخدمات العصر.
- ✓ توطيد الهوية الوطنية بترسيخ روح الانتماء للوطن والدفاع عن وحدته وسلامته والعقيدة الإسلامية السمحاء.
- ترقية ثقافة وطنية تنبع من مقومات الأمة وحضارتها وتكون متفتحة على الثقافة العالمية الهادفة إلى:
- ✓ تربية الناشئ على الذوق السليم والتطلع إلى قيم الحق والعدل والخير والجمال وحب المعرفة.

¹ - د. زين عيسى، ماهية النظام التربوي، محاضرة رقم (4)، 15/02/2015.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

✓ تنمية التربية من أجل الوطن والمواطنة بتعزيز التربية الوطنية والتاريخ

الوطني. (المعهد الوطني لمستخدمي التربية 2004)¹

المطلب الثاني: هيكلية النظام التربوي في الجزائر:

استقلت الجزائر في (5 جويلية 1962) وتسلمت نظاما تعليميا مهيكلا حسب المبادئ والأهداف التي تخدم الدولة الإستعمارية الفرنسية ومصالحها المبنية على طمس الحرية الجزائرية المتمثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية، حيث عملت بكل الوسائل المتاحة لديها على محو معالم الشخصية الجزائرية أبان الحقبة الإستعمارية وكانت الظروف التي تسلمت فيها الجزائر النظام التربوي والتعليمي ظروف صعبة للغاية، إذ كان عدد المتدربين الجزائريين قبل الإستقلال أي في السنة الدراسية 1961-1962، لم يصل إلى 354000 تلميذ من بينهم عدد قليل من البنات، وقفز بعد الإستقلال في السنة الدراسية 1962-1963 إلى ما يفوق 777000 بحيث زاد تعدد البنات المتدربين ومما يلاحظ أن تعداد المتعلمين أصبح أكثر من ضعف المتعلمين قبل الإستقلال في حين أن أغلب المعلمين الفرنسيين غادر الجزائر يعد إستقلالها وأضحى لازما على الدولة توفير الإمكانيات المادية والبشرية للسير قدما بالنظام التربوي والتعليمي فالمقصود بالهيكلية بالنسبة للنظام التربوي ضمن التقسيم والتوزيع أي تقسيم الوزارة إلى مديريات وفروع ومؤسسات وغيرها بطريقة يسهل بها إدارة العمل الذي نريد القيام به وهي المؤسسات التربوية.²

الفرع الأول: المستويات التعليمية في النظام التربوي الجزائري:

التعليم في الجزائر يشكل ركيزة أساسية لتطوير المجتمع وبناء المستقبل بتميز النظام التعليمي الجزائري بتنوعه وشموليته، حيث يسعى لتوفير التعليم لكافة فئات المجتمع من خلال شبكة وإسمه من المدارس والجامعات. والمؤسسات التعليمية.

¹ - د. زين عيسى، مرجع سابق.

² - د. بلواقي عبد الرحمان، هيكلية النظام التربوي في الجزائر، مايو 2014.

أولاً: التعليم الابتدائي:

يبدأ التعليم في الجزائر عند سن 6 سنوات ويستمر لمدة 5 سنوات، حيث يتلقى الطلاب تعليماً شاملاً في مجموعة متنوعة من المواد الأساسية تتمثل هذه المواد، اللغة العربية (تعليم القراءة والكتابة وتطوير المهارت اللغوية) الرياضيات (أساسيات الحساب والأرقام)، العلوم (مبادئ العلوم الطبيعية وموضوعات في الأحياء والفيزياء والكيمياء)، التاريخ (تاريخ الجزائر وبعض الموضوعات العالمية)، الجغرافيا (جغرافيا الجزائر مقدمة للجغرافيا العالمية) التربية الإسلامية (مبادئ الدين الإسلامي ودراسة القرآن والسيرة النبوية) اللغة الفرنسية (تبدأ من السنة الثالثة لتعليم القراءة والكتابة)، كما تشمل التربية البدنية وأنشطة رياضة) والتربية الفنية (أنشطة تنمية الإداع).

في نهاية التعليم الابتدائي في الجزائر، يجتاز الطلاب إمتحان شهادة التعليم الابتدائي (السانكيام) الذي يقوم مهاراتهم في جميع المواد يعتبر هذا الإمتحان ضرورياً للانتقال إلى التعليم المتوسط.¹

ثانياً: التعليم المتوسط

في الجزائر التعليم المتوسط هو مرحلة مهمة في النظام التعليمي يعد إكمال التعليم الابتدائي، ينقل الطلاب إلى هذه المرحلة التي تستمر إلى أربع سنوات وتنتهي بشهادة التعليم المتوسط خلال هذه المرحلة يدرس الطلاب مجموعة متنوعة من المواد بما في ذلك اللغة العربية والفرنسية والرياضيات والعلوم والتاريخ والجغرافية والتربية الإسلامية والتربية البدنية والتكنولوجيا، الهدف هو توفير تعليم أعمق وتهيئة الطلاب للتعليم الثانوي العالي أو التدريب المعنى بشهادة التعليم المتوسط هامة للتقدم في النظام التعليمي وتحديد القبول في التعليم الثانوي العالي، شهادة التعليم المتوسط تسمى بالفرنسية. (Brert d'enseignement moyen)

¹ -<https://www.scribd.com./> Présentation / 09/02/2025 /23:23،/738597509

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

وتختصر عادة إلى (BEM)، حيث يبدأ الطلاب التعليم المتوسط في الجزائر عادة عند سن 12 سنة بعد إكمال التعليم الابتدائي، وينتهون منه حوالي سن 16 سنة، حيث يحصلون على شهادة التعليم المتوسط وهذه المرحلة تعادل تقريبا الإعدادية (ESO) في إسبانيا وهي الفترة التي تمهد للتعليم الثانوي¹.

ثالثا: التعليم الثانوي:

التعليم الثانوي جزء لا يتجزأ من مجموع المنظومة التربوية، وهي بمثابة الحلقة الرئيسية في المنظومة أو منظومة تربوية، حيث يحتل موقعه بين التعليم المتوسط الذي يستقبل عددا هائلا من التلاميذ إلى جانب التكوين المهني من جهة، ومن جهة أخرى، بين التعليم العالي الذي يشكل المصدر الوجيه للطلاب المقبلين على الدراسة الجامعية وعالم الشغل من بعد وبدوم التعليم الثانوي ثلاث سنوات.

أ/ السنة الأولى ثانوية:

تعد السنة الأولى من التعليم الثانوي مرحلة تأسيسية يتلقى الطلاب خلالها تعليما عاما يشمل مجموعة واسعة من المواد الأساسية، (الرياضيات، العلوم، الفيزياء، اللغة العربية، اللغة الفرنسية، التاريخ، الجغرافيا، التربية الإسلامية، التربية البدنية).

تهدف هذه المرحلة إلى بناء قاعدة معرفية متينة تساعد الطلاب في اختيار تخصصاتهم المستقبلية.

ب/ السنة الثانية ثانوي:

في السنة الثانية، يمنح الطلاب فرصة اختيار واسعة الشعبة التي يرغبون في التخصص فيها بناءا على ميولهم وإهتماماتهم الأكاديمية وتشمل الشعب المتاحة.

¹ - <https://www.Scribd.com/présentation> / مرجع سابق.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

شعبة العلوم التجريبية، شعبة الرياضيات، شعبة التقني رياضي، شعبة الآداب وفلسفة، شعبة اللغات الأجنبية، شعبة التسيير والإقتصاد¹.

ج/السنة الثالثة ثانوي:

تعتبر السنة الثالثة من التعليم الثانوي السنة الأخيرة، حيث يواصل الطلاب دراستهم في التخصص الذي إختاروه ويبدأون التخصص لإمتحان البكالوريا، هذا الإمتحان الوطني الحاسم يجرى في نهاية السنة الدراسية وبعد المفتاح لدخول الجامعات والمعاهد العليا، يتطلب التحضير للبكالوريا إجتهدا من الطلاب، حيث يغطي الإمتحان جميع المواد التي درسها الطالب في تخصصه.

رابعا: التعليم العالي:

نظام التعليم العالي في الجزائر يشمل مجموعة من المؤسسات التعليمية والتدريسية التي تقدم برامج دراسية على مستويات مختلفة، بدءا من درجة (الليسانس، البكالوريوس) وصولا إلى الماجستير والدكتوراه، يتم تنظيم هذا النظام منقبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي².

الفرع الثاني: مكونات النظام التربوي في الجزائر:

يتكون النظام التربوي في الجزائر ككل نظام من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها وفق قواعد وإجراءات وعمليات محددة، لتفرز بعد هذه العمليات نواتج عملها في شكل مخرجات كمحصلة تتجلى فيها قيمة أو أهمية هذا النظام إلى جانب عملية التغذية الراجعة للعناصر السابقة.

أ/ المدخلات: هي كل مايدخل النظام التربوي ويكون محلا للعمليات الحاصلة إطار النظام التربوي، تصاغ على أساسها أهداف النظام وتشمل المدخرات.

¹ - <https://www.scribd.com./Présentation> / 09/02/2025 /23:23/738597509

² - أ. بن غانية حسن، *النظام التربوي الجزائري*، محاضرة رقم (4) السداسي السادس، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة تلمسان، (ص 02).

✓ **الموارد البشرية :** منهم المتعلمون الذين يمثلون المادة الخام التي من خلالها يكتسب النظام أهميته وتحدد أهدافه وغاياته، هذا إلى جانب المعلمون باعتبارهم الطاقة المشرفة على تنفيذ أهداف النظام التربوي في إعداد وتكوين المتعلمين، إضافة إلى أعضاء الإدارة التربوية ككل سواء في المؤسسات التربوية أو المؤسسات الوصاية التي تسهر على الإشراف والتنفيذ وتسهيل عمل الطاقم التربوي.

✓ **الموارد المادية :** مهمته في تحديد التفاعل بين مكونات النظام التربوي وتشمل المباني والتجهيزات والوسائل البيداغوجية المخصصة لتسيير العملية التعليمية.

✓ **الموارد المعنوية :** وتشمل المناهج التربوية والمقاربات التربوية المختلفة إلى جانب نتائج الدراسات والبحوث التربوية وتكون هذه المدخرات مرتبطة وتعتبر عن الفلسفة والسياسة التربوية للمجتمع.

✓ **المدخلات البيئية :** وتشمل المشكلات الاجتماعية والتيارات الفكرية والإتجاهات السياسية والظروف الاقتصادية التي يمكن أن تملي مجموعة من القرارات التي تتناسب مع الظروف الراهنة وتتصور الآفاق والطموحات المستقبلية للمجتمع.

ب/العمليات : هي كل العمليات التي تحدث داخل إطار النظام التربوي من تفاعلات بين عناصره سواء كانت بشرية، مادية، معنوية، بيئية، وتهدف هذه التفاعلات إلى تحويل المدخرات إلى نوافع تخدم أهداف النظام التربوي.¹

ج/المخرجات : هي كل النواتج التي تفرزها النظام التربوي نتيجة للتفاعلات والعمليات

الحاصلة بين مدخلات النظام التربوي وفق قواعد مهنية، تتجلى هذه المخرجات من خلال

¹ - أ. بن غانية حسن: مرجع سابق، (ص 02).

نوعية وكفاءة المتعلمين في كافة المستويات والمراحل من الجوانب المعرفية، الوجدانية، والمعارضة الاتجاهات والقيم التي إكتسبها المتعلمون من خلال العملية التعليمية التعليمية. إن عملية تحليل مخرجات النظام التربوي تكتسي أهمية في إستقراء واقع النظام التربوي على ضوء نتائجه تتم عملية الاطلاع وإعادة النظر في مكونات النظام وحتى عملياته.

د/ التغذية الراجعة: بوقصد بها عملية التقويم الشامل للنظام وفعالية التي يكتسبها من خلال عناصره المختلفة، من خلاله يتم متابعة ومراقبة التناسق بين مكونات النظام وتحديد مدى تحقق الأهداف والتوازن بين مدخلات النظام ومخرجاته بدلالة العمليات الحاصلة ويعتمد في ذلك على الإختبارات بكل أشكالها.

نتائج البحوث التربوية ودراسة الاتجاهات والتطورات كأساليب للتغذية الناجحة أو أسلوب تحليل النظم.¹

المبحث الثاني: تطور النظام التربوي في الجزائر

يعد النظام التربوي في أي دولة مرآة تعكس مسارها التاريخي وتوجهاتها السياسية والثقافية، وفي الجزائر شهد النظام التربوي تحولات عميقة تأثرت بالسياقات التاريخية التي مرت بها البلاد، بدءا من الحقبة الإستعمارية التي فرضت فيها فرنسا سياسات تعليمية تهدف إلى طمس الهوية الوطنية وصولا إلى فترة مابعد الاستقلال، حيث سعت الدولة الجزائرية إلى بناء نظام تعليمي، يعكس هويتها الحضارية ويلبي متطلبات التنمية الوطنية.

في هذا السياق يتناول هذا المبحث تطور النظام التربوي في الجزائر عبر مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الاستعمارية، التي تميزت بسياسة تعليمية استعمارية قائمة على التمييز ومحاولات طمس الهوية الجزائرية إلى جانب المقاومة التربوية التي قادها الجزائريون للحفاظ على لغتهم وثقافتهم، أما المرحلة الثانية، فتبدأ مع الاستقلال، حيث بنطلقت الدولة الجزائرية في مشاريع اصلاحية تهدف إلى تعميم التعليم وتعميقه، وتطورت هذه الاصلاحات عبر

¹ - أ. بن غانية حسن، مرجع سابق، ص (03).

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

عقود لتواكب التحولات الإقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد خاصة خلال الثمانينات والتسعينات.

المطلب الأول: النظام التربوي في الحقبة الإستعمارية.

شهد النظام التربوي خلال الحقبة الإستعمارية تحولات جوهرية فرضتها القوى الاستعمارية لخدمة مصالحها السياسية والإقتصادية، فبدلاً من أن يكون التعليم وسيلة للتحرر والتقدم أصبح أداة لإدامة السيطرة وتعزيز النفوذ الاستعماري، إعتمدت السياسات التعليمية على التمييز والتهميش، حيث تم توجيه التعليم لخدمة فئة معينة بينما حرم السكان الأصليون من فرص التعليم العادل والمتكافئ.

مر التعليم الجزائري خلال الحقبة الغستعمارية بعدة مراحل، حيث لخص العديد من السياسات والقوانين التي فرضها الإحتلال على النظام التربوي الجزائري فيمايلي:

✓ المرحلة الأولى: من 1830 - 1880 م:

عملت السلطات الفرنسية في بداية هذه المرحلة على تقليص انتشار التعليم الذي وجدته، بهدم وتخريب النظام التربوي الجزائري بشتى الوسائل، وهكذا ويأمر من السلطات العسكرية الفرنسية هدم الكثير من المساجد والزوايا، ويحول بعضها إلى مخازن أو كنائس (كما هو الحال بالنسبة لمسجد كتشاوة)، حيث كانت هذه الفترة الأولى من هاته المرحلة.

✓ الفترة الثانية: من 1850-1880م: (من هاته المرحلة).

فقد أثّرت قضية تعليم أبناء الجزائريين وقد ترتب عن الجدل، الذي رافق ذلك¹ فتح عدد محدود جدا من المدارس في بعض المدن الكبرى لإستقبال الأطفال الجزائريين، ونظرا لمعارضة الكثير من المعمرين الذين كانوا يعتبرون تعليم المسلمين خطرا على وجودهم، فإن عدد هذه المدارس بقي ضئيلا للغاية، وغير كاف، يضاف إلى ذلك أن أغل الجزائريين كانوا ينظرون إلى هذا التعليم نظرة إزدراء واحتقار ولايسمحون لأبنائهم بالإنتساب إليه، خوفا من ذوبان شخصيتهم وإنحلال أخلاقهم مفضلين عنه مابقي من الكتاتيب والزوايا.

التاريخ ووقت الولوج: (02:00:00/03/2025) - [https://www.education.com/2019\(04\)blo-g-post-13html](https://www.education.com/2019(04)blo-g-post-13html) - ¹

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

✓ المرحلة الثانية: من 1880-1930م:

بدأت إعتباراً من عام 1880، تظهر نزعة جديد لدى بعض السياسيين الفرنسيين الذين دعوا إلى تعميم التعليم بالفرنسية على الأطفال الجزائريين وذلك تطبيق لسياسة الإدماج التي أقرتها الحكومة الفرنسية وقد أصدرت هذه الأخيرة تعليمات لتطبيق قانون 12/06/1881 المتعلق بمجانية التعليم وقانون 23/03/1882 المتعلق بالزامية التعليم الابتدائي.

✓ المرحلة الثالثة: من 1930 - 1962م:

تميزت هذه المرحلة بمايلي:

أ/ قامت الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى بوضع مخطط لتعميم التعليم على أبناء الجزائريين، الذين كانوا يسمونهم " بالفرنسيين المسلمين "¹ كما شرعت في تطبيق مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي عليهم، والذي جاء به قانون 1882 وألغي، في سنة 1949، التعليم المخصص للأهالي.

غير أن هذه الإجراءات لم تحسن من نسبة تدرس الأطفال الجزائريين الذي بقي العديد منهم محروما من التعليم نتيجة عدم وجود الهياكل المدرسية أو بسبب الوضع الاجتماعي للأولياء أو لاعتبارات أخرى...

الفرع الأول: السياسة الاستعمارية التعليمية وأهدافها:

الإستعمار الفرنسي منذ أن إستولى على الجزائر عام 1830 عزز عملية غزوه العسكري بغزو ثقافي محكم، كان يسعى من ورائه تجديد الشعب من أهم وأخطر سلاح ألا وهو الشخصية القومية، وهذا السلاح المعنوي الذي جعل الشعب يحتفظ بكيانه العربي والإسلامي رغم المحن والإضطهاد، كانت الجزائر تتمتع بمستوى تعليمي ثقافي قبل أن تمتد إليها يد الإستعمار الأثمة التي أخدمت نور هذه الثقافة وعملت على نشر الجهل والأمية في الجزائر حتى تتسلل إلى أغراضها العدوانية، ومع أن الإستعمار الفرنسي هو الذي جلب

¹ - [https://www.education.com/2019\(04\)blo-g-post-13.html](https://www.education.com/2019(04)blo-g-post-13.html)، مرجع سابق.

الجهل والثقافية في الجزائر فقد ادعى ماقضا لأعماله بأنه جاء رسول جضاة ومدنية ووصف الجزائر المتمدين بأنهم شعب " همجي جاهل".¹

ولقد كانت أهداف كثيرة لهاته السياسة التعليمية الإستعمارية في الجزائري حيث أنها كانت سياسة مدمرة ومسيطرة على واقع التعليم الجزائري آنذاك خلال فترة الإحتلال سنة 1830 حيث كانت تسعى من خلال كل قوانينها إلى العديد من الأهداف التي تريد تحقيقها على أرض التعليم في الجزائر المحتلة منها أنها كانت تهدف إلى القضاء على الثقافة الوطنية ونشر التعليم الفرنسي، مكانها بين أوساط معنية من السكان لجعلها ميدان تجربتها الإستعمارية وكان الغرض هو تعديل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي، وإلحاقه مباشرة بفرنسا، وقد ركزت مدرستها الإستعمارية كثيرا على هذا الجانب بإحتواء برامجها التعليمية، بشكل تفصيلي ومقتنع وبليلة أفكار الجزائريين وتشكيكهم في أمر عروبتهم وإسلامهم وقد إنتهجت الحكومة الفرنسية سياسة الفرنسية أسلوب والإدماج غاية لتحقيق سياستها بدعوى إزالة الأمية والجهل، كما كانت تحاول فرض رؤية أخرى وتفكير مغاير لفكر المجتمع الجزائري، فالإستعمار يسعى لتحقيق مشروع فرنسية الجزائر وإستئصال مجتمعنا من مقوماته الأساسية وذلك بعد إطلاع الشباب الجزائري على حضارة المستعمر.²

الفرع الثاني: محاولات المقاومة التربوية في الجزائر:

مرت السياسة التربوية الإستعمارية الفرنسية بالجزائر حسب تحليلنا لمصادر تاريخية مختلفة عن هذه الحقبة، من التاريخ إلى ثلاثة مراحل أساسية وذلك حسب ماميزته كل مرحلة من أحداث ومانتج عنها من معطيات، لم تكن تخدم مصالح المستعمل، جاءت كداخلتنا لتظهر رد فعل الشعب الجزائري اتجاه كل سياسة تربوية والتي قسمناها إلى ثلاثة مراحل أسميناها ب: مرحلة التجهيل، مرحلة الرفض ومرحلة التطفل، كان هدف الحرب المعلنة على

¹ - العسلي بسام، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية ، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص4.

² - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط2، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ص400.

النظام التربوي الجزائري في 1830 م نتاج سياسة هدفت إلى الحد من تطور المدرسة الإسلامية، ليصبح المجتمع المسلم مجتمعا أكثر جهلا ووحشية.

ومن هاته المحاولات التي قامت بها المقاومة التربوية الجزائرية¹ استمر الشع الجزائري في رفض السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ومقاومتها طوال الوجود الإستعماري بمختلف الوسائل وكان سبيلهم إلى ذلك هو الرفض الكامل ما يأتيه من الإدارة الفرنسية ويبقى الوازع الديني والفارق الثقافي هو الفاصل الجوهري بين المجتمعين الذي حال دون الوصول إلى الفرنسية، أو الإدماج أو الذوبان في الهوية الفرنسية، وبقي الجزائريون يحاولون الحفاظ على لغتهم وشخصياتهم القومية.²

وهكذا بدأت الحركة الإصلاحية تنتشر التعليم العربي الإسلامي من جديد، وتطور الكتاتيب القرآنية للنهوض وإحياء اللغة العربية من جديد فتألق الأهالي الواعون حول الإطلاع وسعوا بمجهوداتهم الخاصة لإنشاء المدارس مع تطوير أسلوب التعلم في الكتاتيب، وذلك من خلال إدخال العديد من المواد الخاصة في برامجها الدراسية إلى جانب القرآن ومبتدئ الدين. كما شرعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها في 1931/05/05 بنادي الترقى بالعامية في تأسيس المدارس لإعداد جيل جديد منتشع بالمبادئ والقيم الإسلامية ومتقن للغة العربية محافظ عليها.

وقد سعت أكثر من ذلك مع الحكومات العربية، باسم الأمة الجزائرية لإرسال مئات الطلبة الجزائريين للدراسة على نفقة هذه الدول.³

المطلب الثاني: النظام التربوي بعد الاستقلال.

بعد الاستقلال كان إصلاح النظام التربوي ضرورة لبناء الدولة الحديثة فبين 1952 و197 ركزت الإصلاحات الأولى على تعميم التعليم وتعريبه وتعزيز الهوية الوطنية، وفي

¹ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 402.

² - مياد أرشيد ، *السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين إتجاهها* ، م دراسات وأبحاث، م 14، سنة 2022، ص 859.

³ - المرجع نفسه، ص 860.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

الثمانينيات والتسعينيات جاءت إصلاحات جديدة لمواكبة التطورات الاجتماعية والإقتصادية مما ساهم في تحديث المناهج وتحسين جودة التعليم.

تطور النظام الجزائري بعد الإستقلال، فقد قسمت الفترة من 1962 إلى 2008 إلى 4 مراحل وهي كالتالي:

مرحلة 1962 إلى 1970:

- ❖ تنصيب لجنة إصلاح التعليم.
- ❖ التوظيف المباشر للمعلمين والمساعدين.
- ❖ توسيع شبكة المرافق التربوية.
- ❖ اللجوء إلى عقود التعاون مع الأشقاء والأصدقاء لسد الحاجة.
- ❖ تأليف الكتب وتوفير الوثائق التربوية.

مرحلة 1970 إلى 1980:

- ❖ صور أمرية 76/35 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين في الجزائر.
- ❖ تجديد مضامين المناهج وتعميم التعليم المتعدد الشعب.
- ❖ تنصيب امتحان شهادة التعليم المتوسط.¹
- ❖ استحداث ميكانيزما فعالة في توجيه التلاميذ.
- ❖ سياسة الجزارة.

مرحلة 1980 إلى 2003:

- ❖ تعميم المدرسة الأساسية.
- ❖ إصلاح التعليم الثانوي وإعادة هيكلمته.
- ❖ تعديل مناهج التعليم.
- ❖ صدور القانون الأساسي الخاص لعمال قطاع التربية.

¹ - أ. أبو السعد، *التعليم في الجزائر ومراحل تطوره*، موقع منتدى ثانوية بشار 08. سنة 2018،

مرحلة 2003 إلى 2006:

❖ تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم.

❖ تنصيب اللجان المتخصصة لإصلاح المناهج.¹

الفرع الأول: الإصلاحات الأولى: (1962-1976)م:

عرفت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة مشاكل تمثلت في قلة الإطارات ومشكل سيطرة اللغة الفرنسية وإنحصار التعليم على مناطق وطبقات معينة، من أجل ذلك أنشأت الوزارة لجنة، تكلفت بإعادة النظر في البرامج والمواقيت ولغة التعليم، ففي أول إجتماع لها في 1962/12/15 إتخذت بعض الإجراءات الفورية مثل الجزأة، ديمقراطية التعليم ، التكوين العلمي والتكنولوجي.²

وبما أن هذه الفترة هي إنتقالية، ونظرا للنقائص التي كانت تسودها فإن التحويلات التي أدخلت تمت بصورة تدريجية وتمت وفقا لأوليات معينة حسب ماتقتضيه متطلبات التنمية ووفقا لنظام تربوي يساسر هذه المتطلبات تمثلت هذه الأوليات في:

✓ تعميم التعليم بإنشاء منشآت تعليمية تمتد إلى المناطق النائية.

✓ جزأة نظام التعليم.

✓ التعريب التدريجي للتعليم، خلال هذه الفترة ثم القرار بالتعريب السنة الثانية تعريبا

كاملا، وتدرّس كل المواد المبرمجة باللغة العربية بتوقيت 20 ساعة أسبوعيا.

وقد تنتج هذه الإجراءات إرتفاع نسبة المتدربين الذين بلغو سن الدراسة، إذ قفزت من

20% إبان الدخول المدرسي الأول إلى 70% في نهاية هذه المرحلة.³

¹ - أ- أبو السعد، مرجع سابق.

² - المرسوم 35-75 الصادر بتاريخ 16 أبريل 1976، الجريدة الرسمية العدد 33 الصادر في 23 أبريل 1976.

³ - المرسوم 35-75 الصادر بتاريخ 16 أبريل 1976، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادرة في 23 أبريل 1976.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

الفرع الثاني: إصلاحات الثمانينات والتسعينات.

خلال فترة الثمانينات قضت الدولة على المدارس الخاصة وضعت كل المدارس تحت رقبتها، وأصبح التعليم إجباري ومجاني لكل الأطفال من السنة 6 حتى 16 من السنة الأولى إبتدائي حتى الجامعة وخلال نفس الفترة وقع الفصال في النظام التربوي حيث ظهرت وزارات تسير بكل إستقلالية وهي وزارة التربية الوطنية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التكوين والتعليم المهنيين.

كما عرفت الفترة صدور أمرية 16 أبريل 1976 وهي الأمرية الخاصة بتنظيم التربية والتكوين في الجزائر فأهتمت بتنظيم التعليم الثانوي وظهور التعليم الثانوي المتخصص وتنظيم التربية التحضيرية.

وفي هذا المقام نص المادة 22 على أن تكون لغة التعليم التحضيري هي اللغة العربية فقط أما المادة 19 تنص على التعليم يكون للأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي، كما نصت المادة 5 على مجانية التعليم عند كل المستويات المؤسسات المدرسية. كما تضمنت الأمرية مشروع المدرسة الأساسية وسنوات وهي تضم التعليم الإبتدائي (6 سنوات) والتعليم المتوسط إختصرت مدته من 4 إلى 3 سنوات.¹ لم تنسى الأمرية ربط النظام التربوي بالحياة العملية والتفتح على عالم العلوم والتقنيات من خلال " تخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة إجتماعيا وإقتصاديا.

خلال 1984 دخل مشروع إصلاح التعليم الثانوي حيز التنفيذ ورافقته تغيرات عبر البرامج التعليمية حيث تم الإعتماد على إعداد البرامج على المقاربة بالأهداف وإعداد مطبوعات البرامج لكل مادة.

كما عرضت هاته الفترة من الثمانينات والتسعينات عدة اصلاحات أوت إلى إعادة هيكلة النظام التربوي الجزائري خاصة التعليم الثانوي خلال فترة 1991-2001 حيث

¹ - المرسوم 35-75 الصادر بتاريخ 16 أبريل 1976، الجريدة الرسمية العدد 32 الصادر في 23 أبريل 1976.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

تضمنت السنة الأولى العلوم الإنسانية والعلوم التكنولوجية وتضمنت كل من السنة الثانية والثالثة التعليم العالي والتكنولوجي والتعليم الثانوي التأهيلي إلا أن التعليم التأهيلي لم يستمر إلا سنة واحدة.

- ✓ إدراج اللغة الإنجليزية في المرتبة الأولى والفرنسية في المرتبة الثانية.
- ✓ تخفيف محتويات برامج التعليم الأساسي والتعليم الثانوي سنة 1994.
- ✓ تدريس اللغة الأمازيغية إنطلاقاً من الموسم الدراسي 1996-1997.¹

¹ - المرسوم 35-75 الصادر بتاريخ 16 أبريل 1976، الجريدة الرسمية العدد 32 الصادر في 23 أبريل 1976

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر

خلاصة الفصل الأول:

تتألف من خلال هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول النظام التربوي في الجزائر من خلال إستعراض مفهومه، أهدافه، هيكلته، وتطوره عبر التاريخ.

في البداية نتألف ما هيبة النظام التربوي، حيث تم تعريفه بإعتباره منظومة متكاملة تهدف إلى تكوين الفرد الجزائري وفق مبادئ الحرية الوطنية والمقومات الوطنية الثقافية والاجتماعية للدولة، كما تم تسليط الضوء على أهدافه، والتي تشمل ترسيخ القيم الوطنية، تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم، والمساهمة في التنمية المستدامة للبلاد أما من حيث الهيكلية، فإن النظام التربوي الجزائري يتكون من عدة مستويات تعليمية تشمل التعليم الابتدائي، المتوسط، الثانوي والتعليم العالي، إلى جانب التكوين المهني، مع مؤسسات وهيكل تسهر على تسييره وتنظيمه.

أما في تطور النظام التربوي، فقد شهدت الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية سياسة تعليمية فرنسية تهدف إلى طمس الهوية الوطنية، مما دفع الجزائريين إلى تبني محاولات لمقاومة هذا الإستعمار تربوي عبر المدارس القرآنية والتعليم الحر يعد الإستقلال، سعت الدولة إلى إصلاح شامل للمنظومة التربوية عبر مراحل مختلفة، بدءاً من الإصلاحات الأولى (1962-1976) التي ركزت على التعريب والتعميم، مروراً بالإصلاحات الثمانيات والتسعينات التي سعت إلى تحسين المناهج وهيكل التكوين لمواكبة التحديات الجديدة.

بشكل عام، يظهر هذا الفصل أن النظام التربوي الجزائري تطور في سياق تاريخي معقد، متأثراً بالسياسات الإستعمارية وموجهاً بعد الإستقلال نحو تحقيق السيادة الثقافية والمعرفية، وع استمرار الحاجة إلى تطويره لمواكبة التغيرات الحديثة.

الفصل الثاني:

الإطار القانوني والتشريعي
للنظام التريوي في الجزائر

يمثل الإطار القانوني والتشريعي للنظام التربوي أحد الأسس التي تقوم عليها السياسة التعليمية في الجزائر حيث يحدد القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع، ويوضح آليات عمله والهيئات المسؤولة عن تنفيذه، ولأن التربية والتعليم عنصران محوريان في بناء المجتمع وتقدمه، فقد حرص المشرع الجزائري على وضع منظومة قانونية شاملة ترسي المبادئ الأساسية للعملية التربوية، وتضمن حقوق وواجبات جميع الأطراف الفاعلة فيها.

يتناول هذا الفصل مختلف الجوانب القانونية والتشريعية التي تحكم النظام التربوي الجزائري، فيخصص المبحث الأول لدراسة الإطار القانوني العام لهذا النظام عبر تسليط الضوء على القوانين المنظمة للقطاع، لا سيما القانون التوجيهي للتربية الوطنية لسنة 2008، ودور الدستور الجزائري في رسم معالم السياسات التعليمية، إلى جانب إستعراض الهيئات المشرفة على تنفيذ هذه السياسات، مثل وزارة التربية الوطنية والمجلس الأعلى للتربية، أما المبحث الثاني، فيتطرق إلى المبادئ التي تقوم عليها التشريع التربوي، مثل إجبارية ومجانية التعليم وحقوق وواجبات المتعلمين والمؤطرين، إضافة إلى آليات تنظيم المناهج والبرامج التربوية، ومدى تأثير الإصلاحات على تطوير المحتوى التعليمي.

ومن خلال هذا الفصل، سيتم تحليل مدى قدرة الإطار القانوني والتشريعي الحالي على تحقيق الأهداف التربوية، ومدى إستجابة للتحويلات والتحديات التي شهدتها القطاع التشريعي في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار القانوني العام للنظام التربوي في الجزائر.

يعد النظام التربوي في الجزائر أحد المحاور الأساسية في مسار التنمية الوطنية، حيث تحكمه مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحدد أهدافه وتوجيهاته وفقا للمبادئ الدستورية والتشريعات الوطنية فقد شهد القطاع التربوي عدة إصلاحات تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع.

يرتكز الإطار القانوني للنظام التربوي في الجزائر على قوانين وتنظيمات رسمية، يأتي في مقدمتها القانون التوجيهي للتربية الوطنية - رقم 08/04 لسنة 2008، الذي يصنع الأسس الكبرى التي يقوم عليها التعليم في البلاد، إلى جانب الأحكام الدستورية التي تحدد المبادئ والتوجيهات العامة للسياسة التربوية، كما تلعب الهيئات المكلفة بالإشراف على تنفيذ هذا النظام، وعلى رأسها وزارة التربية الوطنية والهيئات الإشرافية مثل المجلس الأعلى للتربية، دورا محوريا في ضمان سير العملية التربوية وفق الأهداف المسطرة.

وفي هذا السياق، تهدف دراسة الإطار القانوني العام للنظام التربوي إلى تسليط الضوء على القوانين المنظمة للقطاع، ودور الدستور في رسم سياسات التربية والتعليم إضافة إلى التعرف على الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسات، مما يساهم في فهم أعمق لكيفية تنظيم المنظومة التربوية وتطويرها بما يتماشى مع المتطلبات الوطنية والدولية.

المطلب الأول: القوانين المنظمة للقطاع التربوي في الجزائر.

يعد التعليم من القطاعات الإستراتيجية في الجزائر، حيث تولي الدولة إهتماما كبيرا لتنظيمه وتطويره وفق إطار قانوني واضح، ولتحقيق ذلك، ثم وضع مجموعة من القوانين التي تحدد أسس النظام التربوي وأهدافه، وعلى رأسها القانون التوجيهي للتربية الوطنية 8/4 لسنة 2008¹، الذي يضع المبادئ العامة للتعليم في الجزائر ويحدد آلياته وأهدافه بما يتماشى مع الهوية الوطنية ومتطلبات العصر.

¹ - أبو سعد، مرجع سابق.

الفصل الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للنظام التربوي في الجزائر

كما يلعب الدستور الجزائري دوراً أساسياً في رسم سياسات التربية والتعليم، إذ ينص على حق كل مواطن في التعليم المجاني والإجباري ويحدد الإلتزامات التي تقع على عائق الدولة لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة التعليمية، ومن خلال هذه القوانين يتجلى سعي الجزائر إلى بناء منظومة تعليمية متبينة تسهم في تكوين أجيال قادرة على المساهمة في التنمية والتقدم.¹

الفرع الأول: القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08/04 لسنة 2008.

القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم (08/04) الصادرة في تاريخ 23 يناير 2008، هو الإطار التشريعي الذي ينضم قطاع التربية الوطنية في الجزائر، يهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ الأساسية للتربية الوطنية، وضمان الحق في التعليم، وتنظيم المسار الدراسي وتحديد مهام الجماعة التربوية.

يحتوي هذا القانون التوجيهي على العديد من المحاور التي تبرز في الجريدة الرسمية حيث أنه:

✓ **الحق في التعليم:** يضمن القانون الحق في التعليم لكل جزائري وجزائرية دون تمييز، ويؤكد على مجانية التعليم في المؤسسات التابعة للقطاع العمومي في جميع المستويات، كما ينص على إلزامية التعليم للأطفال من سن 6 إلى 16 سنة مع إمكانية تمديد هذه المدة بسنتين إضافيتين للتلاميذ ذوي الإحتياجات الخاصة.

✓ **تنظيم أطوار التعليم:** يعيد القانون تنظيم التعليم الإلزامي مرحلتين: التعليم الإبتدائي لمدة خمس سنوات والتعليم المتوسط لمدة أربع سنوات، مما يشكل مدا التعليم الأساسي لمدة إجمالية تسع سنوات.²

¹ - أ، بوسعده سنة، مرجع سابق.

² - القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08/04 الصادر بتاريخ 23 يناير 2008.

الفصل الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للنظام التربوي في الجزائر

✓ **التربية التحضيرية:** يشير القانون إلى التعميم التدريجي للتربية التحضيرية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات وست سنوات بهدف تحضيرهم للإلتحاق بالتعليم الإبتدائي.

✓ **تنظيم المناهج والبرامج:** يحدد البرامج الدراسية لتتماشى مع التطورات العلمية والتكنولوجية، والإهتمام باللغات وخاصة تعزيز اللغة العربية مع تعليم الأمازيغية واللغات الأجنبية.

✓ **تحديد حقوق وواجبات الفاعلين في التربية:** حيث يحدد حقوق التلاميذ في تعليم نوعي ومتوازن، إلتزام الدولة بضمان مجانية التعليم والتركيز على حقوق وواجبات المعلمين، مع تحسين ظروف العمل.

✓ **التقييم والتوجيه:** يبنى آليات تقييم مستمرة لمستوى التلاميذ ولمدى تحقيق الأهداف التربوية، ويحدد نظام التوجيه المدرسي والمهني لمواكبة متطلبات سوق العمل.¹

(أ/نظر إلى مواد القانون التوجيهي 08/04 لسنة 2008.)

القانون التوجيهي للتربية الوطنية في الجزائر رقم 08/04، المؤرخ في 23 يناير 2008، يتكون من 122 مادة موزعة على عدة أبواب وتحدد الإطار القانوني العام لنظام التربية الوطنية في الجزائر وتقسم مواد إلى:

الباب الأول: الأحكام العامة (المواد 1-5):

✓ يحدد مبادئ وأهداف التربية الوطنية مثل تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ القيم الإسلامية والوطنية، وضمان مجانية والزامية التعليم.

الباب الثاني: مهام ومكونات نظام التربية الوطنية (المواد 6-11):

✓ يوضح دور النظام التربوي في التنمية الوطنية، يحدد مكونات النظام التربوي (التعليم التحضيري، الإبتدائي، المتوسط، الثانوي والتكوين المهني).

¹ - القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08/04 الصادرة بتاريخ 23 يناير 2008.

الباب الثالث: تنظيم التمدرس (12-38):

✓ التعليم إجباري من سن، 6 إلى 16 سنة، تنظيم المراحل الأساسية (الإبتدائي، المتوسط، الثانوي)، ضبط شروط إعادة التمدرس والإنقطاع عن الدراسة.¹

الباب الرابع: البرامج والمضامين البيداغوجية (المواد 39-46):

✓ تحديد محتوى المناهج الدراسية وفق للقيم الوطنية والتطورات العلمية، تعزيز اللغات الوطنية (العربية، والأمازيغية) وتدریس اللغات الأجنبية.

الباب الخامس: التأطير والتكوين (المواد، 47-58):

✓ شروط توظيف المعلمين وتكوينهم المستمر، تحسين مستوى التكوين لضمان جودة التعليم.

الباب السادس: تنظيم الحياة المدرسية (المواد، 59-64):

✓ ضبط حقوق وواجبات التلاميذ والمعلمين والإداريين، تعزيز النشاطات والتربية البدنية والفنية.

الباب السابع: تقييم التعليم والتلاميذ (المواد، 65-73):

✓ تحديد آليات التقييم والإختيارات الرسمية، ضبط شروط الإنتقال بين المستويات والشهادات الممنوحة.

الباب الثامن:الحكامة والتمويل(المواد، 74-92):

✓ تسيير المؤسسات التربوية وآليات تمويلها، دعم الدولة للمؤسسات العمومية مع إمكانية إشراك القطاع الخاص.

الباب التاسع: الشراكة والتعاون (المواد، 93-102):

✓ إشراك الأسرة والمجمع المدني في تحسين جودة التعليم²

¹ - القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08/04 المؤرخ في، 23 يناير 2008.

² - القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08/04 المؤرخ في، 23 يناير 2008.

أنظر إلى القانون التوجيهي 8/4، لسنة 2008.

✓ تعزيز التعاون بين المؤسسات التربوية والقطاعات الأخرى.

الباب العاشر: أحكام إنتقالية وختامية (المواد، 103-122)

✓ ضبط آليات تطبيق القانون ومراحل تنفيذه.

✓ إلغاء الأحكام المخالفة للقانون الجديد¹.

الفرع الثاني: دور الدستور الجزائري في تحديد سياسات التربية والتعليم.

يعد الدستور الوثيقة القانونية الأسمى في أي دولة، حيث يحدد المبادئ الأساسية التي تنظم مختلف القطاعات ومن بينها قطاع التربية والتعليم في الجزائر، يلعب الدستور دورا محوريا في رسم الإطار العام للسياسة التعليمية، إذ ينص على الحق في التعليم ومجانية وإلزامية في المرحلة الأساسية، كما يوجه الدولة نحو تحقيق تكافؤ الفرص، تعزيز الهوية الوطنية وتطوير البحث العلمي والتكوين المهني.

ومن خلال مواده، يضع الدستور الجزائري الأسس التي تبنى عليها القوانين التربوية، مما يضمن إنسجام السياسات التعليمية مع المبادئ الدستورية والتوجيهات الوطنية سواء من حيث الأهداف، التنظيم، الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير التعليم ومواكبة التحولات الاجتماعية والإقتصادية².

ومن عدة المواد مواد التي تبرز دون الدستور في تحديد سياسات التربية والتعليم، أبرز هذه المواد هي:

✓ المادة 53: تؤكد على أن الحق في التعليم مضمون، التعليم المجاني حسب الشروط

التي يحددها القانون، التعليم الأساسي إجباري، تنظيم الدولة المنظومة التعليمية، تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني.

¹ - القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08/04 الصادر في 23 يناير 2008.

² - أ، بخدة مهدي، *التعليم في الدستور الجزائري*، م حقوق الإنسان والحريات العامة، م 07، سنة 2022، ص 100 -

✓ المادة 54: تنص على " حرية الإبتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطنين، حقوق المؤلف يحميها القانون، لا يجوز حجز أي منشور أو تسجيل أو أي وسيلة أخرى من وسائل الإتصال إلى بمقتضى أمر قضائي"

✓ المادة 55: تشير إلى أن " حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجيع الدولة إزدهار الحركة الجمعوية"¹

(أنظر إلى الدستور الجديد الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82).

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على تنفيذ النظام التربوي في الجزائر.

يعد النظام التربوي أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمعات، حيث يهدف إلى تكوين أجيال قادرة على المساهمة في التنمية والتقدم، ولضمان تحقيق الأهداف التربوية ووصولاً إلى تنفيذها ومراقبتها وتلعب هذه الهيئات دوراً محورياً في تحسين جودة التعليم ومواكبة التغيرات والتحديات التي يفرضها العصر².

(أنظر إلى التمهيد الموجود في المواقع www.bu01967.blogspot.com)

الفرع الأول: مفهوم وتصنيف الهيئات المشرفة على تنفيذ النظام التربوي في الجزائر.

أولاً: مفهوم الهيئات المشرفة على تنفيذ النظام التربوي في الجزائر.

الهيئات المشرفة على تنفيذ النظام التربوي في الجزائر هي مجموعة من المؤسسات الرسمية والتنظيمات الحكومية التي تعني بتطبيق السياسات التربوية والتعليمية، وضمان تحقيق الأهداف والإستراتيجية للنظام التعليم، وفق لما تحدده الدولة الجزائرية من توجهات وتشريعات تعمل هذه الهيئات في مختلف المستويات، بدءاً من التخطيط ووضع المناهج، إلى الإشراف على تنفيذها وتقييمها بغية ضمان جودة التعليم وتطويره بما يتماشى مع متطلبات المجتمع³.

¹ - الدستور الجديد الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

² - www.bu01967.blogspot.com، الوقت وتاريخ الولوج 2025/05/15 23:22

³ - نفس المرجع.

(أنظر إلى المفهوم من الموقع: blagspot)

ثانيا: تصنيف الهيئات المشرفة على تنفيذ النظام التربوي في الجزائر:

✓ يمكن تصنيف هذه الهيئات إلى عدة مستويات تنظيمية وإدارية كمايلي:

أ/ الهيئات المركزية(المستوى الوطني).

وهي المؤسسات التي تتولى وضع السياسات العامة، والتخطيط الإستراتيجي، وصياغة المناهج ومراقبة سير العملية التربوية والتعليمية. منها:

وزارة التربية الوطنية:

✓ الجهة العليا المسؤولة عن التعليم ماقبل الجامعي(الإبتدائي، المتوسط، الثانوي)، وهي

الوزارة التي تصدر القوانين والمراسيم التنظيمية التي تحدد مسار التعليم في الجزائر،

كما تعمل على تطوير المناهج وتحديثها وفق للإحتياجات الوطنية والدولية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

✓ تشرف على الجامعات ومؤسسات البحث العلمي حيث تدير نظام التعليم العالي

وتحرص على توافقه مع المعايير الأكاديمية العالمية.

وزارة التكوين والتعليم المهني:

✓ مسؤولة عن التكوين المهني والتقني وإعداد اليد العاملة المؤهلة لسوق العمل كما تدير

معاهد ومراكز التكوين المهني في مختلف ولايات الجزائر.¹

الديوان الوطني للإمتحانات والمسابقات(ONEC):

✓ مسؤول عن تنظيم الإمتحانات الوطنية (شهادة التعليم الإبتدائي، شهادة التعليم

المتوسط، شهادة البكالوريا) كما يشرف على تقييم النتائج التعليمية عن المستوى

الوطني.

¹ . الوقت وتاريخ الولوج 23:22 2025/03/15 -wwwbel01967.blagspot.com

المعهد الوطني للبحث في التربية (INRE):

✓ يعني بالبحث في مجال البيداغوجيا والمناهج التعليمية وكما يساهم في تطوير وتحسين النظام التربوي عبر دراسات علمية.

المفتشية العامة بيداغوجيا:

✓ تتولى تقييم أداء المعلمين والمدارس من حيث تطبيق المناهج كما تصدر تقارير دورية حول جودة التعليم وتقديم توصيات تحسينية.

ب/الهيئات الجهوية والمحلية(المستوى الولائي والبلدي):

✓ وهي المؤسسات التربوية المسؤولة عن تنفيذ التعليم ومراقبته على المستوى المحلي والجهوي.

مديريات التربية في الولايات:

✓ تشرف على تطبيق السياسات التربوية في كل ولاية كما تتابع شؤون المؤسسات التربوية، وتشرف على توظيف المعلمين والإداريين، كما تعمل على التنسيق مع السلطات المحلية لضمان سير العملية التعليمية.¹

المفتشون التربويين:

✓ يراقبون أداء المعلمين في المدارس و يقيمون تطبيق المناهج الدراسية ويقدمون إستشارات تربوية ويسهمون في تحسين جودة التعليم.

المؤسسات التربوية (المدارس، الثانويات، مراكز التكوين):

✓ يديرها مدير المؤسسات التربوية الذين يشرفون على تنفيذ البرامج التعليمية كما تطبق المناهج الرسمية وتتابع تطور التلاميذ أكاديميا وسلوكيا.²

¹ ، الوقت وتاريخ الولوج، 2025/03/15 23:22 -wwwbelo1967.blogspot.com

² - نفس المرجع .

الفصل الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للنظام التربوي في الجزائر

الفرع الثاني: أهمية الهيئات المشرفة في تنفيذ النظام التربوي في الجزائر:

✓ تلعب الهيئات المشرفة على النظام التربوي في الجزائر دورا حيويا في ضمان التعليم وتحقيق الأهداف التربوية الوطنية مثل أهميتها في عدو جوانب رئيسية.

ضمان تنفيذ السياسة التربوية الوطنية:

✓ تساهم هذه الهيئات في تطبيق سياسة الدولة في قطاع التعليم بما يتماشى مع الأهداف التنموية، وتعمل على وضع إستراتيجيات لتطوير التعليم وتحسين جودته.

تحسين جودة التعليم:

✓ تشرف على إعداد المناهج الدراسية لضمان ملاءمتها لمتطلبات العصر، كما تعمل على تكوين وتأهيل المعلمين لضمان كفاءة العملية التعليمية، وتراقب جودة التدريس من خلال التفتيش المستمر والتقييم الدوري.

تحقيق الإتصاق وتكافؤ الفرص:

✓ حيث تضمن توفير التعليم لجميع الأطفال دون تمييز، خاصة في المناطق النائية، وتسهر على توزيع الموارد التعليمية بكشل عادل بين الولايات والمؤسسات.¹

الإشراف على الإمتحانات والتقييم:

✓ تضمن شفافية الإمتحانات الوطنية مثل، شهادة التعليم المتوسط والباكوريا كما توفر معايير دقيقة لتقييم أداء الطلاب والمعلمين.

دعم التطوير التربوي والإبتكار:

✓ تواكب التغيرات العالمية في مجال التربية من خلال تحديث البرامج التعليمية، كما تشجع إستخدام التكنولوجيا في التعليم لتعزيز فعالية التدريس.

¹ - أ. حامد محمد، الإشراف التربوي، ط 02 عالم الكتب الجزائر، 1976، ص 51-52.

الرقابة وضمان الإمتثال للمعايير:

✓ حيث تراقب المؤسسات التربوية لضمان تطبيق القوانين واللوائح التربوية وتحاسب المؤسسات المخالفات لضمان الإلتزام بالمعايير التعليمية.

المساهمة في التنمية الوطنية:

✓ تعمل تلى تأهيل أجيال متعلمة قادرة على المساهمة في تنمية البلاد وتساعد في بناء مجمع متعلم ومتقف يساهم في النهضة الإقتصادية والإجتماعية.¹

المبحث الثاني: مبادئ ومحتويات التشريع التربوي الجزائري

يعد التشريع التربوي في الجزائر الإطار القانوني الذي ينظم العملية التعليمية ويحدد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام التربوي الوطني، فباعتبار التعليم حقا أساسيا ، عملت الدولة الجزائرية على تكريس مبادئ إجبارية ومجانية التعليم ضمن قوانينها، إضافة إلى تحديد حقوق وواجبات كافة الفاعلين في القطاع التربوي، سواء المتعلمين أو المؤطرين. كما أن التشريع التربوي لا يقتصر فقط على تحديد المبادئ العامة، بل يشمل أيضا تنظيم المناهج والبرامج التعليمية وفق رؤية تتماشى مع متطلبات المجتمع الجزائري ومتغيرات العصر، ومن هذا المنطلق شهد النظام التربوي إصلاحات متتالية تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتكييفه مع المستجدات الوطنية والدولية.

وفي هذا الإطار يتناول هذا المبحث أهم المبادئ التي يقوم عليها التشريع التربوي في الجزائر، من حيث إلزامية التعليم ومجانية، إضافة إلى آليات تنظيم المناهج والبرامج الدراسية والدور الذي تلعبه الإصلاحات التربوية في تطوير المحتوى التعليمي.

المطلب الأول: مبادئ التعليم في التشريع الجزائري

يستند النظام التربوي الجزائري إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى ضمان حق التعليم لكافة المواطنين، وفق ما ينص عليه الدستور والتشريعات المنظمة

¹ - أ. حامد محمد، المرجع السابق ص53-54.

الفصل الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للنظام التربوي في الجزائر

للقطاع، ويعد مبدأ إجبارية ومجانية التعليم أحد الركائز الأساسية التي تسعى الدولة من خلاص إلى تحقيق تعميم التعليم وتقليص الفجوات الإجتماعية إلى جانب ذلك، يحدد التشريع التربوي الجزائري حقوق وواجبات المتعلمين والمؤطرين، مما يضمن توازنا بين الإلتزام والمسؤوليات داخل المنظومة التربوية، وفي هذا السياق يتناول هذا المطلب أهم هذه المبادئ التي تشكل الإطار العام لسياسة التعليم في الجزائر.

حدد الدستور الجزائري المبادئ التي تحكم النظام التربوي والتي هي حسب المواد التالية من الدستور الجزائري:

✓ **المادة 53:** من الدستور جعلت من التعليم حقا مضمونا ومجانيا لكل طفل في سن التمدرس إلى أن يبلغ من العمر 16 سنة.

التعليم من صلاحيات الدولة وحدها حيث ترصد له جزءا كبيرا من ميزانيتها.¹
لا تتحمل العائلات نفقات تمدرس أبناءها ماعدا يتعلق بالكتب المدرسية التي تباع بسعر مدعم من الدولة.

يستفيد التلاميذ من منحة خاصة بالدخول المدرسي.
يتميز باللامركزية في تسيير المؤسسات والمستخدمين.
أقر القانون رقم 04-08 المؤرخ في 23 يناير، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية من خلال مواده 10، 11، 12 الحق في التعليم.

✓ **المادة 10:** تضمن الدولة الحق في التعليم لكل جزائرية أو جزائري دون تميز قائم على الجنس أو الوضع الإجتماعي أو الجغرافي.

✓ **المادة 11:** يتجسد الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي.

¹ - وزارة التربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية الجزائرية، ويكيبيديا 1024، متاح على الرابط: /lar.wikipedia.org تاريخ ووقت الولوج: 16/03/2025، 00:41.

✓ المادة 12: التعليم إجباري لجميع الفتيات البالغين من العمر ست (6) سنوات إلى

ست عشرة (16) سنة كاملة غير أنه يمكن تمديد مدة التمدرس الإلزامي ينتسب

للتلاميذ المعوقين كما كانت حالتهم تبرر ذلك.¹

الفرع الأول: إجبارية ومجانية التعليم

صادقت الجزائر على العديد من النصوص الدولية التي إعترفت بالتعليم لحق

أساسي من حقوق الإنسان، ولذا كان لزاما على النصوص الوطنية سواء الدستورية أو التشريعية أن تعترف بهذا الحق وتجسيده ضمن قواعدها وتعمل على تحقيق وتوفير العوامل التي ارتأت المواثيق الدولية توفيرها لتمكين المواطنين من التمتع بحقهم في التعليم على نحو أفضل.

تفصيلا لذلك نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في التعليم لكنه

فصل في أطوار التعليم حين إعتبر مجانيته وإلزامية في المراحل الأولى من التعليم ضرورة

بخلاف التعليم المهني والفني الذي إقتصر على تعميمه لكل من يطلبه، بينما لايمكن

الحصول على الحق في التعليم العالي مجان على الأقل في مراحله الأولية والأساسية

وسيكون التعليم الأولي إلزاميا وسيصبح التعليم الفني والمهني متاحا بوجه عام ويكون التعليم

العالي ممكن دخوله بصورة متساوية لجميع على أساس الجدارة.²

المطلب الثاني: تنظيم المناهج والبرامج التربوية في الجزائر

يعد تنظيم المناهج والبرامج التربوية أحد العناصر الأساسية في التشريع التربوي

الجزائري حيث تسعى الدولة إلى وضع مقررات تعليمية تتماشى مع الأهداف التربوية،

والوطنية، مع مراعاة التحديات والمتغيرات الإجتماعية والعلمية.

¹ - وزارة التربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية الجزائرية، ويكيبيديا 1024، متاح على الرابط: /lar.wikipedia.org تاريخ

ووقت الولوج: 16/03/2025، 00:41.

² - أ- بخدة مهدي ، مرجع سابق، ص110، 109.

الفصل الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للنظام التربوي في الجزائر

ويتم تحديد المناهج والمقررات وفق أسس تربوية وعلمية دقيقة، تأخذ بعين الاعتبار حاجات النعمين ومتطلبات سوق العمل، كما تلعب الإصلاحات التربوية دورا محوريا في تطوير المحتوى التعليمي، من خلال مراجعة البرامج وإدخال تعديلات تستجيب لمتطلبات العصر، في هذا السياق يتناول هذا المطلب كلفة تحديد المناهج والمقررات، ودور الإصلاحات التربوية في تحسين جودة التعليم في الجزائر.

يشكل المنهج والبرامج التربوية جزءا أساسيا في العملية التربوية فهما بمنزلة العمود الفقري لها، فلا يمكن أن نتصور أي عمل تربوي دون مناهج وبرامج واضحة تسيّر عليها، كما أن تطويرها يعد مدخلا مهما من مداخل إعداد الفرد القادر على النهوض¹ بالامة نحو الإزدهار والتقدم الذي تشهده الجماعات والمؤسسات والدول.

وتحظى المناهج والبرامج التعليمية بأهمية كبيرة في مختلف الأوساط التربوية، لهذا لابد من الإهتمام بكل ما يهدف إلى تطويرها وتنظيفها باعتبارها مجموعة من العناصر التي تربطها علاقة تكامل محددة بوضوح.²

الفرع الأول: تحديد المناهج والمقررات

يخضع تحديد المناهج والمقررات الدراسية في الجزائر إلى منهجية دقيقة تعتمد على معايير تربوية وبيداغوجية محددة، تأخذ في الاعتبار الهوية الوطنية، المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتطورات العلمية والتكنولوجية.

1- الأسس التي يعتمد عليها تحديد المناهج والمقررات:

✓ يعتمد تحديد المناهج والمقررات في الجزائر على عدة أسس من أهمها:

¹ - د. بوطالبية يمينة، *المناهج التربوية*، محاضرات السنة الثالثة ليسانس تخصص علم النفس التربوي السداسي السادس، جامعة تلمسان.

² - مرجع نفسه.

الفصل الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للنظام التربوي في الجزائر

أ- الأسس الفلسفية التربوية:

تستند المناهج إلى المرجعيات الوطنية التي تشمل:

✓ الهوية الوطنية، التنشئة الاجتماعية والمواكبة العلمية.¹

ب- الأسس البيداغوجية:

✓ تبني المقاربة بالكفاءات منذ 2003 حيث تعتمد على تطوير قدرات التلميذ في تنفيذ

النقدي، التحليل، وحل المشكلات بدلا من التلقين والحفظ والتركيز على التعلم النشط الذي يجعل المتعلم محور العملية التعليمية.

ج- الأسس الاجتماعية والاقتصادية:

✓ تأخذ المناهج بعين الاعتبار حاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ويتم التركيز على المواد العلمية والتكنولوجية، مع تعزيز مهارات زيادة الأعمال.

د- الأسس النفسية والمعرضة:

✓ مراعاة خصائص المتعلمين في كل مرحلة عمرية، من حيث مستوى النضج

والإستعاب، وتصميم المناهج بما يتناسب مع القدرات الذهنية للتلاميذ مع التركيز على التدرج في تقديم المعارف.

2- المراحل التعليمية والمقررات المعتمدة:

يتم تحديد المقررات وفقا لكل مرحلة تعليمية على النحو التالي:

أ- التعليم الإبتدائي (الطول الأول والثاني: من السنة 1 إلى 5 إبتدائي)

✓ المقررات الأساسية هي اللغة العربية، الرياضيات، التربية الإسلامية، التربية المدنية،

التربية العلمية والتكنولوجيا.²

¹ - د. بوطالبية يمينة، المرجع سابق، المحاضرة رقم (2).

² - المرجع نفسه.

ب- التعليم المتوسط (من السنة 1 إلى 4 متوسط)

✓ المقررات الأساسية هي اللغة العربية، الرياضيات، العلوم الطبيعية، العلوم الفيزيائية، التربية الإسلامية، اللغة الأجنبية (إنجليزية + فرنسية)، والتاريخ والجغرافية.

ج- التعليم الثانوي (من 1 إلى 3 ثانوي):

✓ يتفرع التعليم الثانوي إلى عدة شعب ويختلف توزيع المواد وفق كل شعبة وهناك شعبة آداب وفلسفة وشعبة العلوم وشعبة الرياضيات، وشعبة تقني وشعبة تسيير وإقتصاد وكل شعبة لها المقررات الأساسية أي المواد التابعة لكل تخصص.

ويتم تحديد كل هاته البرامج والمقررات وفق عدة مرجعيات وعمليات تساهم في عملية ربط مقرر ومنهجه بمستواه التعليمي اللائق وفق المنظومة التربوية تبعا لقوانين وزارة التربية وقوانينها.¹

الفرع الثاني: دور الإصلاحات في تطوير المحتوى التعليمي

تلعب الإصلاحات دورا محوريا في تطوير المحتوى التعليمي في الجزائر حيث تهدف إلى تحسين جودة التعليم ومواكبة التغيرات العالمية والتكنولوجية، ويكمن هذا الدور في:

- ✓ **تحديد المناهج الدراسية:** حيث يتم التركيز على الكفاءات بدلا من الحفظ والتلقين وإدراج مواد جديدة تتماشى مع متطلبات العصر مثل التكنولوجيا واللغات الأجنبية.
- ✓ **إدماج التكنولوجيا في التعليم:** تعزيز استخدام الوسائل الرقمية والمنصات الالكترونية في التدريس وتطوير التعليم عن بعد والتعليم التفاعلي.
- ✓ **تدريس المعلمين وتطوير قدراتهم:** تحسين طرف التدريس والتقييم من خلال دورات تكوينية مستمرة مع تعزيز استخدام أساليب تعليمية حديثة تركز على الإبداع والتفكير النقدي.

¹ - د. بوطالبية يمينة، المرجع السابق، المحاضرة رقم (2).

حيث تسمى هذه الإصلاحات إلى تحسين مستوى التعليم في الجزائر وجعله أكثر توافقا مع المعايير الدولية، مما يسهم في بناء جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل.¹

¹ - د. بوطالبية يمينة، المرجع السابق، المحاضرة رقم (04/03).

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا من خلال هذا الفصل القوانين والتشريعات التي تحكم القطاع التربوي والهيئات المشرفة على تنفيذه إضافة إلى المبادئ والمحتويات الأساسية للتشريع التربوي في الجزائر.

يستعرض المبحث الأول الإطار القانوني العلمي للنظام التربوي الجزائري، حيث يركز على أهم القوانين المنظمة للقطاع وعلى رأسها القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم، 08/04 لسنة 2008، الذي يحدد المبادئ العامة والغايات التربوية، أما يلعب الدستور الجزائري دورا محوريا في تحديد سياسات التربية والتعليم من خلال النصوص التي تضمن حق التعليم وتؤطر آلياته، بالإضافة إلى ذلك تناول المبحث الهيئات المسؤولة عن تنفيذ السياسة التربوية، وحيث تطرقنا إلى مفهومها وإلى أصنافها في تصنيفها على المستوى المركزي واللامركزية، وأهمية هاته الهيئات في تنفيذ النظام التربوي في الجزائر.

أما المبحث الثاني، فيركز على المبادئ والمحتويات الأساسية للتشريع التربوي في الجزائر، وتشمل هذه المبادئ إلزامية التعليم ومجانية كضمان الحق لكل مواطن في التعليم. كما يتناول هذا الأخير تنظيم المناهج والبرامج التعليمية من خلال تحديد المقررات الدراسية وفق رؤية تربوية حديثة، مع إبراز دور الإصلاحات التربوية في تطوير المحتوى التعليمي وتحسين مستوى وجود التعليم بما يواكب التحولات الوطنية والدولية.

بذلك يبرز هذا الفصل أهمية الإطار القانوني والتشريعي في ضمان استقرار وتطور النظم التربوي في الجزائر باعتبار ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية والتقدم في المجتمع.

خاتمة

على ضوء دراستنا الموضوع النظام التربوي في الجزائر ثم التطرق لمختلف الجوانب النظرية والتشريعية والتاريخية التي تحيط بالنظام التربوي في الجزائر، يبين ان هذا النظام لم يكت معزول عن السياق الوطني. الهام بل جاء نتاجاً لمسار طويل من التغيرات و التحولات التي عرفتھا الدولة الجزائرية، سواء من حيث توجهاتها السياسية أو أولويتها التنموية، وإنطلاق من الإشكالية الجوهرية التي تم طرحها في هذه الدراسة، والمتمثلة في أي مدى يعكس النظام التربوي في. الجزائر من خلال تطورها التاريخي وتأطير القانوني، الأهداف الوطنية والتوجيهات الإصلاحية للدولة الجزائرية تقتضي الضرورة أن تقف في هذه الخاتمة عند أه م ماتم التوصل إليه من النتائج وكذلك مجموعة من الإقتراحات أو التوصيات التي يمكن أن نوصى بها الأجيال القادمة.

إذن من خلال كل ماسبق وكل ما تطرقنا إليه من خلال هذا الموضوع نستنتج مايلي:

- أظهر التحليل أن التشريع الجزائري إعتد بشكل كبير على المبادئ العامة للحق في. التعليم كما. أقرته المواثيق الدولية، مع إدراجها في الدستور والقوانين العضوية.
- يقسم النظام التربوي في الجزائر بتركيبية قانونية متكاملة تنظم مختلف المستويات التعليمية من التعليم التحضيري الى التعليم العالي.
- ثم التأكيد على الطابع المجاني والإجباري للتعليم الأساسي، وهو مايعكس حرص. الدولة على ضمان التعليم للجميع تظهر النصوص. القانونية وجود توجه واضح نحو تعريب المنظومة التربوية مع الأبقاء على تعليم اللغات الأجنبية مايعكس توازن بين الهوية الوطنية والانفتاح العالمي يعاني التشريع التربوي من بعض التناقضات والتداخلات بين النصوص خاصة بين القوانين التربوية والتنظيمات التنفيذية مما يؤثر على فعالية التطبيق.

الإصلاحات التربوية المتعاقبة لم تواكب دائما التطورات الاجتماعية والإقتصادية، مما يخلق فجوة بين النصوص القانونية وواقع الممارسة التربوية وبناء على هاته النتائج السابقة، جملة من التوصيات من بينها:

- ضرورة مراجعة بعض النصوص القانونية مع التغيرات التكنولوجية والبيداغوجية الحديثة.
- تفعيل آليات الرقابة والتقييم داخل المؤسسات التربوية لضمان تطبيق القوانين على نحو فعال.
- تغيير التكوين القانوني لدى الفاعلين التربويين مديريين، مفتشين أساتذة لفهم أفضل التشريعات كما نفتح آفاق للباحثين مستقبلا لدراسة مواقع مرتبطة، مثل الحكومة التربوية في الجزائر، أو أثر التشريع على جودة التعليم، وهي مواضيع تكمل ما تم التطرق إليه فهذا العمل وأخيرا، نأمل أن تسهم هذه المذكرة ولوبشكل متواضع فيّ حول النقاش حول فعالية التشريع التربوي في الجزائر، وأن تشكل لبنة ضمن جهود تطويه هذا القطاع الحيوي والمصيري الأي مشروع مهني.

والحمد لله الذي بفضلله تتم الصالحات.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع الرسمية: (القوانين والدراسات)

- المرسوم 35-75 الصادر بتاريخ 16 أبريل 1976، الجريدة الرسمية العدد 33 الصادر في 23 أبريل 1976.
- القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08/04 الصادر بتاريخ 23 يناير 2008.
- الدستور الجديد الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

الكتب:

- أبو السعد، **التعليم في الجزائر ومراحل تطوره** ، موقع منتدى ثانوية بشار 08. سنة 2018،
- حامد محمد، **الإشراف التربوي**، ط 02 عالم الكتب الجزائر، 1976.
- أ، بخدة مهدي، **التعليم في الدستور الجزائري**، م حقوق الإنسان والحريات العامة، م 07، سنة 2022.
- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر** ، ج1، ط 2، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1981.
- د. بلواقي عبد الرحمان، **هيكلية النظام التربوي في الجزائر**، مايو 2014.
- العسلي بسام، **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
- مياد أرشيد ، **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين إزاءها** ، م دراسات وأبحاث، م 14، سنة 2022.

المقالات الأكاديمية والمنشورات:

- بوترعة إبراهيم، **النظام التربوي في الجزائري تحليل وملاحظات حول أهداف وغايات المدرسة الجزائرية**، م المصباح، مارس 2021.

2- المحاضرات الجامعية:

- بن غانية حسن، **النظام التربوي الجزائري**، محاضرة رقم (4) السداسي السادس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تلمسان.
- بن عربية لحبيب، **النظام التربوي**، محاضرة رقم(1)، جامعة أوبكر بلقايد تكسان.
- بوطالبية يمينة، **المناهج التربوية** ، محاضرات السنة الثالثة ليسانس تخصص علم النفس التربوي السداسي السادس، جامعة تلمسان.
- بوعلي بديعة، **الأهداف العامة للنظام التربوي** ، محاضرة رقم (3)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- حلاب حكيم، **النظام التربوي**، محاضرات السداسي الثاني ماستر (1)، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- زين عيسى، **ماهية النظام التربوي**، محاضرة رقم (4)، 15/02/2015.
- زين عيسى، **ماهية النظام التربوي** ، محاضرة، جامعة الشهيد حمه بالوادي، 2015/02/15

مواقع إلكترونية:

- التاريخ - [https://www.education.com/2019\(04\)blog-post-13html-](https://www.education.com/2019(04)blog-post-13html-) ووقت الولوج: (02،00:00/03/2025)
- <https://www.scribd.com./Présentation> / ووقت وتاريخ الولوج: 09/02/2025 /23:23،/738597509
- www.bel01967.blogspot.com 2025/03/15 23:22 ووقت وتاريخ الولوج
- وزارة التربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية الجزائرية، ويكيبيديا 1024، متاح على الرابط: lar.wikipedia.org تاريخ ووقت الولوج: 16/03/2025، 00:41.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الشكر وعرفان
	الاهداء
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للنظام التربوي في الجزائر
أ - ز	المقدمة
08	مقدمة الفصل
09	المبحث الأول: ماهية النظام التربوي.
09	المطلب الأول: مفهوم وغايات النظام التربوي في الجزائر.
09	الفرع الأول: تعريف النظام التربوي.
10	الفرع الثاني: أهداف وغايات النظام التربوي.
14	المطلب الثاني: هيكلية النظام التربوي في الجزائر:
14	الفرع الأول: المستويات التعليمية في النظام التربوي الجزائري:
17	الفرع الثاني: مكونات النظام التربوي في الجزائر:
19	المبحث الثاني: تطور النظام التربوي في الجزائر
20	المطلب الأول: النظام التربوي في الحقبة الإستعمارية.
21	الفرع الأول: السياسة الاستعمارية التعليمية وأهدافها:
22	الفرع الثاني: محاولات المقاومة التربوية في الجزائر:
23	المطلب الثاني: النظام التربوي بعد الاستقلال.
25	الفرع الأول: الإصلاحات الأولى: (1962-1976)م:
26	الفرع الثاني: إصلاحات الثمانيات والتسعينيات.
28	خلاصة الفصل الأول:
	الفصل الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للنظام التربوي في الجزائر.

29	مقدمة الفصل
30	المبحث الأول: الإطار القانوني العام للنظام التربوي في الجزائر.
30	المطلب الأول: القوانين المنظمة للقطاع التربوي في الجزائر.
31	الفرع الأول: القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08/04 لسنة 2008.
34	الفرع الثاني: دور الدستور الجزائري في تحديد سياسات التربية والتعليم.
35	المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على تنفيذ النظام التربوي في الجزائر.
35	الفرع الأول: مفهوم وتصنيف الهيئات المشرفة على تنفيذ النظام التربوي في الجزائر.
38	الفرع الثاني: أهمية الهيئات المشرفة في تنفيذ النظام التربوي في الجزائر:
39	المبحث الثاني: مبادئ ومحتويات التشريع التربوي الجزائري
40	المطلب الأول: مبادئ التعليم في التشريع الجزائري
41	الفرع الأول: إجبارية ومجانية التعليم
42	المطلب الثاني: تنظيم المناهج والبرامج التربوية في الجزائر
43	الفرع الأول: تحديد المناهج والمقررات
44	الفرع الثاني: دور الإصلاحات في تطوير المحتوى التعليمي
64	خلاصة الفصل الثاني:
47	الخاتمة
48	قائمة المصادر والمراجع
	الملخص

الملخص:

يتناول هذا العمل النظام التربوي في الجزائر من جوانبه المفاهيمية، التاريخية، والتشريعية في البداية، ثم تعريف النظام التربوي وبيان أهدافه المتمثلة في ترسيخ الهوية الوطنية، وضمان تعليم شامل ومجاني، كما تم عرض هيكلته التي تشمل مختلف المستويات التعليمية ومكوناته الأساسية.

تاريخية، عرف النظام التربوي مراحل متعددة، من الحقبة الإستعمارية التي شهدت تهميشا متعمدا للجزائريين الى مرحلة مابعد الإستقلال التي عرفت إصلاحات جوهرية شملت العريب، المجانية، وتحديث المناهج أما من الجانب القانوني فقد تم التركيز على الإطار التشريعي المنظم للقطاع لاسيما القانون التوجيهي 08/04 ودور الهيئات المكلفة بتنفيذ السياسة التربوية، إضافة إلى المبادئ التي يقوم عليها التعليم في الجزائر الى الإجبارية المجانية وتكافئ الفرص.

Abstract:

This work examines the educational system in Algeria from its conceptual, historical, and legislative aspects, first. It then defines the educational system and outlines its objectives, which include consolidating national identity and ensuring comprehensive and free education. Its structure, encompassing various educational levels and its basic components, is also presented.

Historically, the educational system has gone through several phases, from the colonial era, which witnessed the deliberate marginalization of Algerians, to the post-independence period, which saw fundamental reforms including Arabization, free education, and curriculum modernization. From the legal perspective, the focus is on the legislative framework regulating the sector, particularly Guiding Law 04/08, and the role of the bodies responsible for implementing educational policy. It also examines the principles upon which education in Algeria is based, including compulsory, free education, and equal opportunity.